مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر

The contribution of small and medium companies in addressing the problem of unemployment in Algeria

ط.د. مشري مريم

مخبر المحاسبة المالية الجباية والتأمين

جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي

meriemecher09i@gmail.com

د. جبار بوكثير

جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي

Djebrarbouktire@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2019/01/03 تاريخ القبول: 2019/06/12

الملخص: الهدف من هذه الدراسة هو إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التقليل من حدة مشكلة البطالة بالجزائر ، وتوصلت الدراسة إلى أن هذا القطاع الحيوي أصبح من الآليات الفعالة في خلق مناصب العمل الأمر الذي خفف الضغط عن القطاع العمومي الذي وصل مستوى التشبع وكنتيجة لهذه المساهمة كان اهتمام بالغ النظير من قبل الحكومات الجزائرية المتعاقبة من خلال مختلف السياسات والآليات الرامية لدعم تطوير هذه المؤسسات من خلال مختلف آليات الدعم العمومي

الكلمات المفتاحية البطالة ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، سوق العمل.

Abstract : The objective of this study is to highlight the contribution of small and medium companies in reducing unemployment in Algeria. The study concluded shows that this vital sector has become an effective mechanism for creating jobs which relieved pressure on the public sector which is in saturation level. For this results, a great deal of attention has been paid by successive Algerian governments through various policies and mechanisms targeted to support the development of these institutions.

Key words: unemployment, small and medium companies, labor market.

JEL Classification: E24

*مرسل المقال: مشري مريم (meriemecheri09@gmail.com)

المقدمة:

تعرف معظم دول العالم مشاكل اقتصادية و اجتماعية تعيق مسار تقدمها و استقرارها ،وتعد البطالة من بين هذه المشكلات نظرا لأبعادها السلبية و انعكاساتها الخطيرة على مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية وحتى السياسية، وفي الجزائر يعد التشغيل أحد الانشغالات الأساسية للسلطات العمومية ،نظرا لمساهمته الفعالة في خلق الثروة الوطنية وتخفيض نسبة الفقر والمساهمة في تحسين الوضع المعيشي للمواطن والمركز الاجتماعي له.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أحد الآليات المهمة المستحدثة في الاقتصاديات المتقدمة والتي تسمح بتطوير نشاط المقاولة المنتجة التي تعتبر ركيزة الاقتصاديات المعاصرة، وهذا راجع لتكاليف تأسيسها المتواضعة والتي تسمح باستقطاب جزء معتبر من الموارد البشرية التي تحاول الاندماج في سوق العمل وتوفر منتجات لطالما كلفت الدول مبالغ مالية ضخمة من جراء عملية استيراد هذه المنتجات ، وإدراكا لهذه الأهمية وتماشيا مع التوجه نحو بناء المؤسسة الاقتصادية المنتجة التي تكون مصدرا للثروة ومصدرا لخلق مناصب عمل شرعت الحكومات الجزائرية المتعاقبة بداية من مطلع الألفية الجديدة على تشجيع هذا النهج بداية من برنامج الإنعاش الاقتصادي وصولا إلى الخماسي الحالي (2014 – 2019) . فالكثير من الدراسات في العديد من البلدان المتقدمة كان السر ورائها هو المساهمة الفعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير اقتصاديتها كما هو الحال في اليابان ، الصين ، تركيا ...الخ ويظهر ذلك من خلال غزو منتجات الكثير من البلدان للأسواق العالمية فالجزائر رغم أنها لا تزال في الطريق للوصول بركب تلك الاقتصاديات لكنها في الطريق الصحيح مع بعض الثغرات الموجودة لذا ستحاول هذه الدراسة تحليل العلاقة بين نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعض المؤشرات الاقتصادية لعل أهمها عامل البطالة والتشغيل من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية الأساسية التالية : إلى أي مدى يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التقليل من مشكلة البطالة وتنشيط سوق العمل ؟

وقصد تحليل الإشكالية السابقة قسمنا الدراسة إلى أربعة محاور أساسية تشمل:

- المحور الأول:ظاهرة البطالة في الجزائر.
- المحور الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الفكرة إلى التطبيق
- المحور الثالث:مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكل البطالة
- المحور الرابع:محددات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتنشيط سوق العمل.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من أهمية موضوع البطالة كمشكلة اقتصادية و التي أولت لها الدولة عناية هامة ضمن مختلف برامجها ،وهذا من خلال مختلف الآليات التي رصدتها لعلاجها ومن بينها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أهداف الدراسة :تهدف هذه الورقة البحثية إلى :

- تسليط الضوء على البطالة في الجزائر من خلال تبيان آثارها و الخصائص المميزة لها
- تحليل نجاعة دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من البطالة في الجزائر

الدراسات السابقة :

دراسة (بسمة عولمي، ثلايجية نورة ، 2006) بعنوان " دور المؤسسات المصغرة في القضاء على البطالة في الجزائر "وحاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على دور المؤسسات الصغيرة في تقليص البطالة و النهوض بعملية التنمية وتوصلت الدراسة إلى أن توجه الدولة نحو تشجيع المبادرات الفردية وخلق مواطن ،وأن غياب التسيير العقلاني و الرشيد يجعلها تعجز عن حل الأزمات التي تواجهها هذه المؤسسات وعجزها عن استغلال الطاقات المعطلة و المهمة.

دراسة (قنيدرة سمية2009) بعنوان :"دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من البطالة –دراسة ميدانية ولاية قسنطينة –"وقد توصلت الدراسة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصائص مميزة تجعلها أكثر فعالية في استحداث مناصب الشغل تتمثل أساسا في ارتفاع كثافة عنصر العمل و انخفاض رؤوس الأموال ،وكذا بساطة المستوى الفني للعمال ،كذلك مرونتها ومقاومتها للهزات الاقتصادية إلا أن عملية التوظيف تواجه بعض الصعوبات التي تؤدي إلى تقييد فرص العمل التي يمكن أن توفرها هذه المؤسسات .

دراسة (يحي عبد القادر2011) "بعنوان :دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة –دراسة حالة ولاية تيارت **–**"أن دعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة سنة 2001 من خلال استحداث أو تعزيز أجهزة دعم الشباب المستحدث للنشاطات و المؤسسات الخاصة كان له دور هام في التشغيل ،رغم أن هذه المساهمة تبقى متواضعة ولم تصل إلى المستويات المنتظرة حيث لم يتجاوز المعدل الوطني 18 مؤسسة لكل 1000 ساكن "

دراسة (موسى بن منصور ،ميلود زنكري، 2011) دراسة بعنوان "فعالية سياسة اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في العالم العربي –دراسة حالة الجزائر **–**وتوصلت الدراسة إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للعمالة الوطنية الإجمالية متواضعة جدا إذا ما قورنت بالنسب المحقق في الدول المتقدمة ،حيث سجلت تقريبا 11%،وهذا ما يبرر نسب البطالة المرتفعة في الجزائر خاصة إذا ما قورنت بتطور هذه المؤسسات "

دراسة (قنيدرة سمية، 2009) بعنوان دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من البطالة –دراسة ميدانية ولاية قسنطينة –"وقد توصلت الدراسة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصائص مميزة تجعلها أكثر فعالية في استحداث مناصب الشغل تتمثل أساسا في ارتفاع كثافة عنصر العمل و انخفاض رؤوس الأموال ،وكذا بساطة المستوى الفني للعمال ،كذلك مرونتها ومقاومتها للهزات الاقتصادية إلا أن عملية التوظيف تواجه بعض الصعوبات التي تؤدي إلى تقييد فرص العمل التي يمكن أن توفرها هذه المؤسسات .

المحور الأول: ظاهرة البطالة في الجزائر:

تمثل مشكلة البطالة في الوقت الراهن إحدى أخطر المشكلات الرئيسية التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب بل هي واحد من أخطر مشاكل الدول المتقدمة ولعل أسوء و أبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 هي ارتفاع معدلات البطالة والتي تبقى الهاجس الأكبر أمام حكومات هذه الدول ، وهي احد مؤشرات ضعف الأداء الاقتصادي الوطني وقصور الجهاز الإنتاجي ، ولهذا يسعى السياسيون الين يصلون إلى سدة الحكم بطرح برامج اقتصادية هدفها إنعاش سوق العمل والتقليل من معدلات البطالة .والجزائر مثلها مثل البلدان الأخرى تسعى إلى تقليل معدلات البطالة والرفع من مناصب العمل فعلى سبيل المثال تعهد رئيس الجمهورية بخلق مليون منصب عمل ضمن برنامجه الخماسي والهدف من ذلك هو تقليل نسبة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطن .

1-**تحليل أسباب ظاهرة البطالة في الجزائر** : البطالة في الجزائر قائمة وتمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت نتيجة أسباب متعددة أدت إلى تفاقمها في الاقتصاد الجزائري منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو تقني و تنظيمي و إداري وهو ما أعقد من ذلك بكثير ومن ضمن تلك الأسباب على سبيل الذكر لا الحصر نجد(ماضي قاسم ، أمال خدايمية ، 2011 ، ص5) :

- ✓ اعتماد الجزائر على المحروقات كمصدر أولي للإيرادات العامة ، مما جعل الاقتصاد معرض إلى الصدمات السلبية حيث أن تراجع أسعاره في السوق الدولية عرض الاقتصاد إلى حالة انكماش اقتصادي نتيجة إتباع سياسة نقدية و بالتالي تقليص حجم الاستثمارات المحلية وينتج عنه صعوبة إيجاد مناصب عمل جديدة .
- ✓ استمرار النمو المرتفع للسكان حيث ينعكس الضغط الديموغرافي على الفئة النشطة وحجم العمالة وفي ظل بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة أو عدم مسايرتها للنمو الديموغرافي ينتج عنه تزايد معدلات البطالة .
- ✓ انخفاض عرض مناصب الشغل الدائمة في القطاع الإنتاجي وتجميد آلية توظيف خرجي الجامعات و المعاهد وعدم التنسيق بين التعليم و التوظيف، وكذلك اتسام التخصصات العلمية بالنمطية في التكوين وعدم التطور كلها أدت إلى زيادة الخرجين عن حاجة سوق العمل .

كما أن آلية الأجور تتحدد وفقا لتشريعات بصرف النظر على حساب الكفاءة الإنتاجية الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي وقطاع المؤسسات الاقتصادية العمومية كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص اتسم بالجمود مما جعله مسؤولا عن تزايد البطالة ،وبروز ظاهرة البحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص و القطاع غير الرسمي و بالتالي حجب فرص عمل إضافية عن الدخلاء الجدد لسوق العمل وتزايد معدلات البطالة. كما تتعلق مجمل العوامل و الأسباب في الاختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية،التوزيع السكاني وكذا ما تعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة وعليه فيمكن حصر هذه العوامل في ما يلي:(محمد ساحل، 2016 ، ص 123).

- ✓ عدم التوافق بين مخرجات التكوين و احتياجات التشغيل ،سواء كان هذا التكوين جامعيا أو مهنيا نظرا لضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.

- ✓ نقص اليد العاملة المؤهلة وضعف تطورها في الحرف ، بالرغم من توفر مناصب ذات امتيازات عالية خاصة في المؤسسات الأجنبية في الجزائر إلا أنها تجد صعوبات في إيجاد أشخاص يتوفرون على الكفاءات المطلوبة .
- ✓ انعدام المرونة في المحيط الإداري و المالي و الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار ،إذ يواجه الشباب البطال صعوبات جمة في الحصول على قروض بنكية أو مساعدات مالية من طرف الدولة ما أدى بالشباب إلى ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المولد لمناصب الشغل و الذي من شأنه دفع عجلة التنمية .
- ✓ العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور مما أدى إلى إضعاف روح المبادرة المقاولاتية، لاسيما لدى الشباب مما يؤدي إلى ظهور البطالة الفكرية .
- ✓ العامل الجغرافي فضعف الحركية الجغرافية و المهنية لليد العاملة نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل ،لاسيما بالمناطق المحرومة في الجنوب و الهضاب العليا .

الاختلالات الهيكلية و التي يمكن تصنيفها إلى نقص إنتاجية القطاع الصناعي و الزراعي ،انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية عدم وجود تكامل بين التكوين و التشغيل.كما أن تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية وتأخر آجال تسليمها يشكل أهم هذه العوامل الشيء الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف التي يصعب تحملها مما يؤدي في النهاية إلى حل أو غلق المؤسسات المعنية الأمر الذي يتسبب في حالات التسريح الفردي أو الجماعي للعمال .

وفي نفس السياق فإن سوء تخطيط القوى العاملة يعتبر سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة حيث أن هدف تخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف و الأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وربما تحقيق فائضا وتراكما رأسماليا يعاد استثماره ،ومن ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة ولا شك أن وجود التخطيط السليم للقوى العاملة يحد من البطالة ،كما يؤدي إلى توجيه العمالة نحو القطاعات المحتاجة إليها.

ويظهر مضمون تخطيط القوى العاملة من خلال الشكل رقم 01 أدناه .

الشكل رقم (01) : تخطيط القوى العاملة

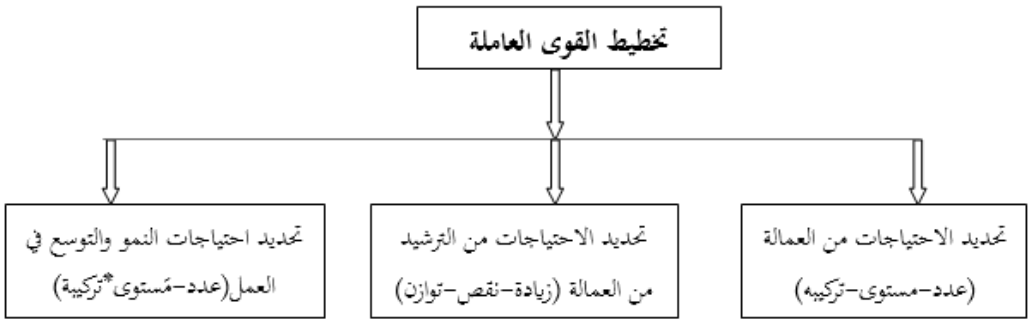

المصدر:مدني بن شهرة ،الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل –التجربة الجزائرية – دار الحامد للنشر و التوزيع ،الأردن ،الطبعة الأولى2009،ص 259

2- حجم البطالة في الجزائر : شكلت البطالة في الجزائر ضغط كبير على الاقتصاد إلا انه مع بداية الألفية ومع بعث المخططات التنموية وتنويع آليات التشغيل ودعم الاستثمار بدأت بالانخفاض وهو ما يوضحه الجدول رقم (01) أدناه .

الجدول(1):يمثل نسبة البطالة خلال الفترة 2000-2017

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة %	29	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة %	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	9.8	10.6	10.5	.108

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد

l'Algérie en quelque chiffres, résulta (2002, 2004, 2006,2008, 2010, 2012, .2014 ,2016 .2017), disponible sur le : http//www.ons.dz consulté le 27 décembre 2018

قراءة وتحليل للجدول :من خلال الجدول نلاحظ أن نسب البطالة عرفت انخفاضا محسوسا حيث انتقلت من 29%سنة 2000الى 12.3%سنة 2007 لتصل إلى حدود9.8%سنة 2014 وهي مؤشرات جيدة لم تعرفها الجزائر منذ الاستقلال ويرجع هذا بالأساس إلى حجم المناصب المستحدثة حيث عرف مخطط الإنعاش الاقتصادي(2000-2001)توفير 619534منصب شغل في مختلف القطاعات كما استحدث ما يقارب 5031692منصب شغل ضمن مخطط 2005-2009 واستحداث أزيد من 1.935031منصب شغل إلى غاية 2011 (زكرياء مسعودي ، 2017 ، ص 224).

3- خصائص البطالة في الجزائر: تتحدد قوة العمل من خلال مشاركة القوى البشرية في سوق العمل، حيث يبلغ إجمالي السكان المشتغلين حسب التقرير السنوي للديوان الوطني للإحصائيات و الخاص بسوق العمل سنة 2015 أن 111932000نسمة أي بنسبة 26.4%من إجمالي السكان وتمثل المرأة 18.3%من إجمالي القوة العاملة، إذ يمتاز معدل النشاط الاقتصادي بعدم التجانس بين النساء و الرجال مانحا الأغلبية لرجال بـ 66.8%مقابل 16.4%فقط للنساء ورغم استقرارية النشاط الاقتصادي إلا أن القوى العاملة تسجل تزايدا سنويا حيث ارتفعت ب 4.2%بالمقارنة بسنة 2014

وتبلغ البطالة حسب نفس التقرير ما قيمته 1.337000شخصا تمثل 9.9%لدى الذكور و 16.6%لدى الإناث من إجمالي السكان النشطين وتعود بالأساس ارتفاع النسبة لدى الإناث إلا أنها تدخل سوق الشغل متأخرة نتيجة مستوى التعليم العالي الذي تملكه (يكون فوق المتوسط عموما)،وكذلك امتلاكها للمؤهلات المهنية وترفض فرص العمل البعيد عن مسكنها ،كذلك تتصف البطالة في الجزائر بأنها بطالة طويلة الأمد أي أكثر من سنة حيث تقدر بـ 71.2%من البطالة المنتشرة فيما تمثل ما نسبته 25.8% من نسبة البطالة قصيرة الأمد وهو ما يبين حجم قوة العمل التي تلج إلى سوق العمل سنويا إذ قدرت بـ 336000شخص سنة 2015.

وواضح أن الجزائر لم تستغل أهم جزء من الطاقة الإنتاجية لمجتمعها وهو الشباب الذي تتراوح أعمارهم بين 16-19 سنة وهذا للأسباب التالية (زكرياء مسعودي ، 2017، ص 224):

- الرسوب المدرسي.
- ترك المدرسة لظروف اجتماعية .
- النظام التربوي و التكويني لا يستجيبان لمتطلبات السوق الجديدة في مجال العمل

ارتفاع نسبة المشاركة لفئة الإناث في سوق العمل وهذا راجع للأسباب التالية :

- تدني دخل العائلات .
- تغيير نظرة المجتمع الجزائري لعمل المرأة .
- ارتفاع مستوى التعليم لدى الإناث .

المحور الثاني:المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الفكرة إلى التطبيق

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة إستراتيجية فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، حيث تلعب دورا مهما في تطوير اقتصاديات الدول وهذا بالنظر إلى مساهمتها في خلق القيمة المضافة من خلال زيادة الإنتاج المحلي و تطوير الصادرات وتخفيض الواردات، وكذا من خلال مساهمتها في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة. ويعد تحديد مفهوم موحد ومعتمد لتصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مزال يثير الجدل من ناحية اختلاف المعايير و المقاييس المعتمدة في القطاعات الاقتصادية واختلاف النمو الصناعي و التقدم التكنولوجي.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : من ضمن التعاريف التي أعطيت لها نجد :

عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: " كل مؤسسة تنتج السلع أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليون دينارا جزائريا، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية(المادة رقم 04 من القانون رقم 01 – 18 ، ص 4) ".

ووفقا لهذا التعريف تم تحديد التصنيفات الفرعية التالية:

- المؤسسة المصغرة هي كل مؤسسة تشغل من 01 إلى 09 عاملا.
- المؤسسة الصغيرة هي كل مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 عاملا.
- المؤسسة المتوسطة هي كل مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 عاملا.

2- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجملة من الخصائص يمكن إيجازها في النقاط التالية (ناجي بن حسين ، 2004 ، ص ص: 90 – 91)

- انخفاض تكلفة العمالة نظرا لاستخدامها تقنيات إنتاجية اقل تعقيدا أو أقل كثافة رأسمالية.
- المرونة العالية و التكيف مع المتغيرات.

- سهولة الانتشار و التأسيس نظرا لصغر حجم رأسمالها و سهولة إنشائها إلى جانب قصر الوقت اللازم لإعداد الدراسات و كذا انخفاض المصروفات الإدارية و سهولة تصميم هياكلها التنظيمية.
- سهولة القيادة و الإدارة و الوضوح في تحديد الأهداف و توجيه العاملين و بساطة الأسس و السياسات التي تحكم عمل المشروعات.
- الجمع بين الإدارة و الملكية حيث أن صاحب أو أصحاب المشروع غالبا ما يكون هو مديره و من ثمة التمتع بالاستقلالية في الأداء.
- انخفاض حجم الإنتاج، الأمر الذي يقلل من تكاليف و أعباء التخزين، بالإضافة إلى سرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية

3- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تنبع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الفوائد التي تعود على صاحب المؤسسة، الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل:

أ/- بالنسبة لصاحب المؤسسة: تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي(توال آمنة ، 2009 ،ص ص :13 ، 14) :

-تشبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاجة أصحابها في إثبات الذات، فصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الناجحة يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولغيره التقدم والنمو، إلى جانب أنه يضمن له ولأسرته الحصول على دخل ذاتي.

-توفر له فرصة لتوظيف مهارته وقدراته الفنية وخبراته العلمية والعملية لخدمة مؤسسته.

ب/- بالنسبة للمجتمع: تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للمجتمع فيما يلي(توال آمنة ، 2009 ، ص 14).:

-تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التوازن الاجتماعي في ربوع الوطن وذلك من خلال عملية التنمية الاقتصادية وفي الانتشار الجغرافي، وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة وزيادة حجم الاستثمارات في هذه الأقاليم.

-تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة وتدريبها .

-تشارك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلة البطالة حيث أنها تستوعب عدداً معتبراً من اليد العاملة في مختلف المجتمعات.

ج/- بالنسبة للاقتصاد الوطني: تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد الوطني فيما يلي:

- تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة بدلاً من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك المباشر؛

– تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في زيادة القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام والدخل الوطني لكل بلد، وكذلك تساهم في تصدير المنتجات الغذائية والصناعية المختلفة؛

– تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنويع هيكل الإنتاج لأنها لا تعتمد على منتج واحد بل أنها منتشرة في مختلف أنواع الصناعات والخدمات المختلفة وكذلك فهي تصلح لكافة القطاعات الصناعية، وهذا يساعدها أيضاً على مدها بقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج الصغيرة للمؤسسات الكبيرة وفي هذه الحالة تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكملة للمؤسسات الكبيرة؛(توال آمنة ، 2009 ، ص 21)

– تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترسيخ مبدأ التنمية المستديمة، وذلك باستغلال المخلفات والنفايات بكل أنواعها، المنزلية، الصناعية والزراعية، وهي بذلك تحد من التلوث البيئي وكذلك الاستهلاك المفرط للطاقة(محمد هيكل ، 2007 ، ص20).؛

– تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استغلال الخامات المحلية وخاصة من القطاع الفلاحي.

4– معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :بالرغم من الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي و بالرغم من الإجراءات العديدة لدعمها –كما سنرى لاحقا–لا تزال لم تحظ بالمكانة المتصور لها في الاقتصاد و لزالت قطاعا هشا و السبب يرجع إلى مجموعة من القيود :

* **قيود إدارية** :وتتمثل في تنوع الوثائق و بطء الإجراءات الإدارية وصعوبة الحصول على السجل التجاري؛
* **قيود بنكية** :وتتمثل في طول فترة دراسة ملفات القروض و صعوبة الحصول على قرض بنكي .
* **العقار الصناعي** :وتتمثل قيوده في صعوبة الحصول عقار وعلى عقود الملكية ؛
* **قيود أخرى**:كارتفاع مستوى الرسوم و اشتراكات الضمان الاجتماعي، ارتفاع أسعار الكهرباء و انقطاع التيار الكهربائي المتكرر في بعض المناطق.

كما يمكن تصنيف المعوقات التي تواجها المؤسسة إلى (آيت عيسى عيسى ، د س ن ، ص 276):

* **مشكلات داخلية**:كنقص الخبرة و الإمكانيات، وقصور في الإدارة و الأنظمة وقصور الجهود التسويقية؛
* **مشكلات خارجية** :كعدم وجود دعم حكومي كاف أو هذا ما يفسر أن هناك قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات ،وإضافة إلى منافسة المكونات الكبرى لها وعدم توفير التمويل الكافي لها

المحور الثالث:مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكل البطالة

1. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التوظيف :

ترتبط أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدور الذي تلعبه على مستوى الاستخدام، فيظهر أن لها مساهمة كبيرة في الاستخدام حيث تعتبر مخزن العمالة (*reservoir potentiel d'emploi*)، حيث يعتبر العديد من المدافعين عنها أن الأغلبية الساحقة من القوى العاملة الصناعية مستخدمة في هذه المؤسسات،

ويركز أصحاب هذا الرأي على الأدلة التجريبية التي تبين أن هذه المؤسسات ذات كثافة يد عاملة بدرجة كبيرة مقارنة بمستوى التكنولوجيا المستخدم والتي تعكس كثافة تكنولوجيا بدرجة صغيرة جدا، وهو ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة أساسية لاستيعاب العرض المتزايد من القوى العاملة في أغلب الدول، حيث يتم الاعتماد عليها بشكل واسع باعتبار أنها أقل امتصاصا لرأس المال وأكثر امتصاصا لليد العاملة (محمد يعقوبي ، 2006 ، ص 47).

حيث جرت العادة أن يتم قياس دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد(ماهر حسن المحروق ، أيهاب مقابله ، 2006 ، ص 4). و تحقق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عددا من المزايا رغم بساطة هياكلها و إمكانياتها المحدودة و حصتها الضعيفة في السوق العالمي(بغداد بنين ، عبد الحق بوقفة ، 2013 ، ص 5) إلا أنها تبقى وسيلة فعالة في الحد من مستويات البطالة و تخفيف الضغط الاجتماعي لأنها(D'amboise . 1989):

- فرصة توظيف ذاتي مباشر لأصحابها بالانتقال من العمل المؤجر إلى العمل المستقل ، و غير مباشر لبقية الأفراد بحيث تتيح إمكانية العمل لمن يتمتعون بقدرات تعليمية محدودة بما يتوافق و المتطلبات الاجتماعية للبلدان؛
- كما أن إمكانياتها التكنولوجية المحدودة تفيد بالاستخدام المكثف للعمل و بالتالي العمال؛
- تستقطب العمالة بدون استثناء لأنها لا تستدعي مهارات عالية؛
- المساهمة في زيادة الاستثمارات المحلية و بالتالي الملكية المحلية مما يوفر فرص أكبر للتوظيف المحلي.

وفي إطار توفير مناصب شغل من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بذلت الحكومة عدة مجهودات تتمثل في سلسلة مخططات تستهدف توفير وظائف للعاطلين عن العمل وخريجي الجامعات وذلك عن طريق عملية خوصصة مؤسسات القطاع العام وبمقابل فقد شجعت الحكومة الشغل الذاتي وتطوير الحرف وإنشاء مؤسسات جديدة بالإضافة إلى إجراءات عملية من خلال الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 ومتضمن قانون المالية التكميلي لنفس السنة والتي تهدف إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحفاظ عليها وتشجيعها على زيادة التوظيف من خلال مايلي :

- تمديد فترة استفادة من إعانة الصندوق الوطني لتدعيم تشغيل الشباب لمدة سنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 5 عمال عل الأقل لمدة غير محددة؛
- الاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وكذا تخفيض نسبة الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة التي هي ضمن انجاز الاستثمار لكل مقاول يتعهد عند انطلاق النشاط بإنشاء أكثر من 100 منصب شغل لمدة 5 سنوات؛

- تخفيض الضغط الجبائي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما التقليص من الضريبة على أرباح شركات التي انتقلت من 25 % إلى 19 % لفائدة قطاع إنتاج سلع البناء والأشغال العمومية وسياحة؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل لمدة 5 سنوات لفائدة المقاولين المؤهلين بمساعدة الصندوق الوطني لدعم القروض المصغرة.

1-**على مستوى برامج التشغيل في الجزائر في إطار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** : تعتمد برامج التشغيل في إطار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على دعم المبادرين من أجل خلق نشاطات لحسابهم الخاص وسنتناول في هذا الصدد كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وجهاز دعم استحداث نشاطات البطالين

أ/- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**: تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع ب الشخصية المعنوية و الاستقلال المالي في خدمة المستثمرين المحليين و الأجانب وجاءت هذه الوكالة لتسهيل و التقليل من الإجراءات وتنظيم أقصى دعم و مساعدة للاستثمار حيث تأسست وفق المرسوم التشريعي 12/39الصادر بتاريخ 1993/10/05المتعلق بترقية الاستثمار (APSI)وبمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03المؤرخ في 20أوت 2001المتعلق بتطوير الاستثمار تحولت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)المعدل و المتمم بالأمر رقم 06-08المؤرخ في 2008/07/15ي،وجد مقر الوكالة بالجزائر العاصمة أما على مستوى النتائج المحققة فقد شغلت الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار مند نشأتها وحتى ماي 2017 1923625 مشروع بقيمة إجمالية 12800834مليون دج وهو ما ساهم في استحداث 1138412منصب شغل موزعين حسب النشاطات الاقتصادية المختلفة

ب/- **صندوق دعم الاستثمار**:وهو صندوق مسير من طرف ANDI بالتعاون معCNI الذي يحدد حجمه،وهدفه التكفل الجزئي و الكلي بالأعمال و التجهيزات و تكاليف بعض الامتيازات الخاصة ،أما بالنسبة للمشاريع التي يمكنها الاستفادة من خدمات الصندوق فهي المشاريع التي تقع بالمناطق الذي يجب تطويرها و المشاريع الخاضعة للرقابة

ج/- **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ**:أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مقرها بمدينة الجزائر ولها 53 فرعا على المستوى الوطني فإنه يستهدف الشباب العاطلين عن العمل بين 19 و 35عاما الذين يرغبون في إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة وهو جهاز مهم خاصة أن 70%من العاطلين عن العمل دون سن 30 بالنسبة لشرط السن بالنسبة لحاملي المشاريع يمكن تمديدها إلى 40 سنة إذا كان المشروع المقترح يولد ما لا يقل عن ثلاث وظائف دائمة ،من بين الوكالات الموجودة في جميع أنحاء الوطن الجزائري ،تقدم ENSEJمساعدات مالية من خلال القروض الممنوحة من البنوك المحلية المعتمدة التي

يتم فيها وضع ملفات الشباب حاملي المشاريع المؤهلة ،كما ثم إنشاء صندوق ضمان القرض في عام 1998 لتقديم مزيد من التسهيلات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للحصول على التمويل

الجدول رقم(2):حصيلة برامج دعم وتشغيل الشباب من 2011– 2016

الفترة	عدد المؤسسات	عدد المناصب
2011	42832	92682
2012	65812	129203
2013	43039	96233
2014	40856	93140
2015	23676	51170
2016	11262	22766

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب http://www.ansej.org.dz يوم 25سبتمبر 2017،الساعة 14:33

استنادا للجدول رقم(02) فإن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قد تمكنت من خلق 42832مؤسسة مصغرة ،ووفرت أزيد من 92682 منصب عمل في سنة 2011 ،وتعتبر سنة 2012 قفزة نوعية في عدد مناصب الشغل المستحدثة حيث وصلت إلى 129203منصب عمل بزيادة قدرها 39.4% عن السنة السابقة . وهذا نتيجة الدعم المتواصل للعمل المقاولاتي كما سجلت سنوات 2016،2014 نسبة معتبرة من التشغيل على الرغم من انخفاض المؤسسات المستحدثة حيث تراوحت بين40856،11262 على التوالي وهذا نتيجة المشاريع التوسعية التي عرفتها المؤسسات المستحدثة مسبقا حيث نتج عنها 156679 منصب عمل .إلا أن النتائج المحققة لم تكن في مستوى التطلعات و يرجع ذلك إلى :

- إصرار البنوك على ضمان القروض وتجميدها لملفات القروض "إذ أن العبء الأكبر في تمويل المشاريع التي يتم إنشاؤها في إطار الوكالة يقع على عاتق البنوك بالدرجة الأولى ،تليها القروض بدون فائدة ثم الأموال الخاصة بصاحب المشروع ،إذ بلغت نسبة الموافقة على القروض نسبة 33% (بن يعقوب الطاهر ، مهري آمال ، 2013 ، ص19) ؛
- غياب التوجيه نحو المشاريع ذات القيمة المضافة العالية ،وذات النجاعة الاقتصادية و التي تجعلها تستمر وتخلق المزيد من مناصب الشغل.

د/– آلية القرض المصغر :وهي آلية تم إقامتها في سنة 1999 ،وهي أداة لمحاربة البطالة و الفقر و التي بتسييرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM،وهي تستهدف الأشخاص بدون حدود عمرية الذين لديهم إرادة لإنشاء نشاط و لا يملكون الأموال الضرورية لذلك ،وهي تنظم عملية الحصول إلى القروض للمشاريع التي تنحصر قيمتها بين 50.000و 400.000دج ،حيث تهدف هذه الآلية المؤسسة المصغرة التي تنظمها

ANSEJ وهذا لأسباب عمرية أو لعدم مقدرة الفرد على تقديم المساهمة الشخصية من رأس المال المطلوب للمشروع ،وبدأ العمل الفعلي لهذه الآلية منذ سنة 2005 و الذي يصادف تاريخ نشر عدة وكالات عبر التراب الوطني. أما على مستوى النتائج المحققة فقد منحت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها و إلى غاية ماي 2017 أكثر من 796333قرض منها 497194 قرض لنساء بنسبة 62.44%و 299139قرض للرجال بنسبة 37.56%وقد سمح كل هذا بتوفير أكثر من 1192310منصب شغل .

هـ/– جهاز استحداث نشاطات البطالين cnac:وهي آلية الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ،ثم إنشاءها سنة 2004،وهو موجه للبطالين الذين يتراوح سنهم بين 35و 50 سنة ويحمل نفس المواصفات التقنية لجهاز دعم تشغيل الشباب بحجم استثماري يصل إلى 5مليون دج ،وعلى مستوى النتائج العامة المسجلة من قبل جهاز دعم استحداث نشاطات البطالة لغاية ديسمبر2016 فقد تم استقبال 380997ملف مودع منها 3981 ملف في 2016 وثم اعتماد أكثر من 138716 مشروع من طرف لجنة الانتقاء و الاعتماد ،و 158469مقبولة على مستوى البنوك ،وقد أحدثت هذه الآلية 288721منصب منها 21850 منصب في 2016(وزارة الصناعة والمناجم، 2017).

وقد عرف قطاع المقاولاتية في الجزائر تطورا ملحوظا في الآونة ملحوظا في الآونة الأخير وهذا كنتيجة حتمية للتغير التي عرفها مناخ الاستثمار في الجزائر نتيجة للجهود التي بدلتها الدولة لترقية القطاع منها برنامج النمو الاقتصادي2005-2009 الذي أنجز و الذي دخل حيز التنفيذ و الذي يندرج ضمن مخطط تنمية ولايات الجنوب ،وكذلك برامج ومشاريع أخرى ذات بعد وطني ،كما ترعى الدولة عملية الاستثمار إذ أن عملية المرافقة لم تكن محصورة على مستوى المقاولات بل أصبحت عنصرا هاما في الثقافة المقاولاتية للخواص ،سواء بالدعم المنظم للمقاولات أو بعمليات التأهيل التي فرضتها ظروف العولمة الجديدة والهدف من كل هذا العميلات المرتبطة بالدعم هو تكريس ثقافة المقاولاتية

و من بين الآليات التي وضعتها الدولة من أجل تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدينا صندوق ضمان القروض FGAR، صندوق ضمان قروض الاستثمار CGCI PME و دعمت هذه الإجراءات بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة AND PME و بدخول الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و انفتاح السوق الجزائرية على المنافسة الدولية حفز ذلك على إنشاء الصندوق الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تضمنه قانون المالية لعام 2006.

3/– نصيب المؤسسات الاقتصادية في التشغيل في الجزائر : بعد تسليط الضوء على برامج التشغيل في إطار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي كانت مطلبا مهما لإعطائها صورة أوضح عن جهود الجزائر في دعم التشغيل من خلال هذا النوع من المؤسسات من جهة ،ومن جهة أخرى هذه البرامج تستهدف الشباب الجزائري وكما ذكرنا سابقا أن أكبر نسبة للبطالة توجد في فئة الشباب ومنه محاولة تقييم حصيلتها في هذا الإطار ،وفيما يلي نتناول

نصيب المؤسسات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر و الجدول الموالي يوضح نصيب المؤسسات في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2011-2016

الجدول رقم (3):نصيب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل في الجزائر 2011-2016

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المؤسسات*	659309	687386	777816	820738	934569	1022231
مجموع العمالة في م ص و م(1)*	1724197	1776461	1915495	2157232	2371020	2540698
العمالة الوطنية(2)**	9599000	10175000	10789000	10239000	10595000	10916000
(2)/(1)	%17.9	%17.4	%17.7	%21.06	%22.37	%23.27

المصدر:من إعداد الباحثين انطلاقا من:

*موقع وزارة الصناعة و المناجم تقارير 2011،2012،2014،2016 على الرابط

تاريخ الاضطلاع 25سبتمبر2017على الساعة :http://www.mdipi.gov.dz.15:37

تاريخ الزيارة: 30-06-2017.www.ons.dz/emploi -chômage **

واستنادا للجدول رقم (3)فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وفرت فرص عمل بما يقدر ب 1724197منصب عمل في سنة 2011لترتفع في 2013 الى1915495منصب شغل بتطور يقدر ب 191298 منصب شغل ،ليواصل التطور بين بين سنة 2014الى 2016الى 383466منصب عمل أي بارتفاع عن الفترة السابقة ،وعملت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على توفير 646823منصب عمل جديد أي ساهمت ب64.94% خلال الفترة 2011-2015.

من جهة أخرى فإن حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة لمجموع العمالة الوطنية فقد بلغ 22.37%سنة 2015 وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بدول أخرى عربية حيث تبلغ نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تونس 42%من القوة العاملة وتصل في لبنان إلى 88%ومن 85%الى95%في دول الاتحاد الأوربي وترجع هذه النسبة الضعيفة إلى أن 97.12%من المؤسسات تشغل أقل من 10 عمال بينما تشغل المؤسسات من 11 إلى 49 عامل نسبة 2.57%و 0.31%فقط تشغل من 50إلى 249 منصب شغل ،زيادة على ذلك فإن كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعدد الإنشاءات في الجزائر تسجل ضعف حصيلتها حيث تقدر ب 25 مؤسسة لكل 1000ساكن .

4/- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعتها القانونية في استحداث مناصب الشغل

الجدول رقم (4):حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب المعيار القانوني خلال الفترة 2011-2016

طبيعة م ص و م	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات الخاصة (1)	1676111	17280046	1869363	21106.65	2327293	2511674
المؤسسات العمومية (2)	48086	48415	46132	46567	43727	29024
المجموع(3)	1724197	1776461	1915495	2157232	2371020	2540698
(2)/(1)	%97.21	%97.27	%97.59	%97.84	%98.16	%98.86
(3)/(1)	%2.79	%2.73	%2.14	%2.16	%1.84	%1.14

المصدر :من إعداد الباحثين انطلاقا موقع وزارة الصناعة و المناجم تقارير 2011،2012،2014،2016 على الرابط http://www.mdipi.gov.dz تاريخ الاطلاع 25سبتمبر2017على الساعة :15:37

بالنظر إلى الجدول رقم (4) نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "الخاصة" تستحوذ على حصة الأسد من حجم العمالة ،حيث حققت ارتفاعا متواصل من 97.21%سنة 2011الى 98.86%في سنة 2016 وهذا يدعم التوجه الذي انتهجته الإصلاحات الاقتصادية (اقتصاد السوق و الخوصصة)،في المقابل نسجل تواصل التقلص بالنسبة للمؤسسات العامة حيث حققت تراجعا من 2.79%سنة 2011إلى 1.14%سنة 2016 ويعود التراجع إلى تبني الدولة لمخطط ترشيد النفقات العامة في ظل انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي .

المحور الرابع:محددات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتنشيط سوق العمل.

على الرغم من الدعم التي عرفته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي كان يهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني و التقليل من حجم الاستيراد و أيضا توفير مناصب الشغل و بالتالي الحد من مشكلة البطالة في الجزائر ،غير أنه يجب القول أن هذه المساهمة لم تكن في مستوى تجارب الدول المتقدمة أو حتى العربية ،وقد لاحظنا أن وضعية التشغيل بين الشباب لا تبعث على الارتياح ،ومنه فتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعد ضرورة ملحة ،وهذا من خلال تبني الآليات التالية :

1/- تشجيع الفكر المقاولاتي لدى الشباب الجزائري : تعتبر نسبة إقبال الشباب الجزائري على العمل الخاص ضئيلة بالمقارنة بالبلدان الأخرى ،خاصة عند فئة خرجي الجامعات حيث نجد معظمهم يتوجه للبحث عن وظائف مستقرة بالرغم من أن نسبة البطالة في تزايد بينهم لذا يجب العمل على تنمية روح المقاولة وإرساء الثقافة المقاولاتية كمطلب أساسي لحل أزمة البطالة و الرقي بالاقتصاد الوطني من خلال خلق القيمة المضافة ،و إرساء العديد من الآليات التي تدفع الشباب نحو المقاولاتية مثل حاضنات الأعمال والتي هي مؤسسات قائمة بذاتها تعمل على توفير جملة من الخدمات و التسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة ،بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق-سنة أو سنتين .ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة

للدولة أو خاصة أو مختلطة(حسين رحيم ، 2003 ، ص 186) و التي أثبتت جدارتها في العديد من تجارب دول العالم ،حيث تعمل على رفع أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتنمية قدراتها التنافسية و مواجهة كل التحديات التي تواجهها بعد تخرجها من الحاضنة .

2/–توفير التمويل اللازم : وفي ظل افتقار الجزائر للموارد المالية الضخمة لإقامة صناعات كبيرة نظرا لهشاشة السوق المالية بها ،فان ضرورة الاعتماد على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ورفع قدرتها التنافسية في ظل الاقتصاد السوق اعتبارا للدور الهام الذي يمكن أن تؤديه في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبد من خلال تبني استراتيجيات فعالة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي خاصة فيما يتعلق بطرق التمويل ،مع الأخذ بعين الاعتبار المشاكل و الصعوبات التي تواجهها لتمويل نشاطاتها الإنتاجية ،ناهيك عن قلة طرق التمويل المعتمدة ويمكن اقتراح طريقة التمويل بالمشاركة في تأهيل وتفعيل مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،خاصة كونه بديلا للتمويل البنكي الذي لا يتلاءم غالبا مع وضعية هذا النوع من المؤسسات في بداية نشاطها ،حيث يعتبر نظام المشاركة "بديل تمويل لنظام الفوائد و الذي يعتمد على توظيف الموارد المالية بين الأطراف المشاركة بشكل متوازن ضمن النشاط الاستثماري،من أجل تخفيض تكاليف التمويل للمؤسسة ،وتحصيل الأرباح لاحقا من طرف المساهمين(عبد الرحمان يسرى أحمد ، 1995 ، ص 80) ، ومن أنواع التمويل(جيلالي بوشرفة ، فوزية بوخبزة ، 2014، ص ص :183 ، 184).

أ/– تمويل الاستثمارات عن طريق المشاركة :ويتم من خلال هذه الإستراتيجية الاشتراك في تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة ضمن مختلف الأنشطة الاقتصادية ،حيث يساهم كل طرف بنسبة معينة في رأس المال ،ويتم تقاسم الأرباح حسب النسب المتفق عليها بعد تحقيقها ،وتحمل الخسائر حسب نسب المشاركة ،وهو أسلوب يلاءم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لنقص مواردها المالية وعجزها عن الدخول في بعض المشاريع الاستثمارية لضخامة التكاليف.

ب/– التمويل عن طريق المضاربة :ويتمثل دور الأسلوب في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية كونه يعتمد على المشاركة بين مساهمات أصحاب رؤوس الأموال ،الأفراد و المؤسسات المالية و المصرفية مع القدرات الفنية و التنظيمية للمؤسسة في أي مشروع استثماري ،حيث تملك الأطراف الممولة رؤوس الأموال اللازمة ،وعوضا عن منح القروض فهي تشارك الطرف الثاني المتمثل في المشاريع الصغيرة و المتوسطة هذه الأموال ،وفي المقابل يمتلك أصحاب المشروع الخبرة اللازمة في التسيير و الإدارة لمشاركتها مع الممولين ؛

ج/– تمويل المؤسسة بواسطة التأجير :يعتبر أسلوبا تمويليا ملائما لنشاط المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة ،لاعتماده على عقود التأجير للمنافع وعوامل الإنتاج بين الممول وصاحب المشروع و الذي يستفيد منها هذا الأخير،حيث تنتهي هذه العقود بتملكها لصاحب المشروع .

3/– تقليل العراقيل الإدارية و التنظيمية :تبقى الإجراءات الإدارية و التنظيمية من أهم العوامل التي تعوق تطور القطاع حيث أن "انتشار الفساد الإداري و الذي يمثل عائق أمام الانتهازيين للاستفادة من التسهيلات الممنوحة في

هذا الإطار(ايت عيسى عيسى ، 2009، ص 288).[1] ،دون أن يكون هناك استثمار هادف ينتج عنها بيئة أعمال غير مناسبة ،كما أن تعدد الهيئات و الإدارات التي تتعامل معها هذه المؤسسات مثل السجل التجاري ،الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية-CNAS-الصندوق الوطني لتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء CASNOS،إدارة الضرائب صعب من مهمتها إذ يغلب على العمل الإداري التباطؤ حيث تحت الجزائر وحسب تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي(البنك الدولي ، تقرير 2017) في 2017 المرتبة 156عالميا من أصل 190 دولة وهذا نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية وتعقدها وارتفاع تكلفتها سواء عند تأسيس المشروع الاستثماري (بدأ المشروع ،استخراج التراخيص،تسجيل الملكية ،أو حتى عند دخول حيز الاستغلال و التنفيذ والحصول على الائتمان ،دفع الضرائب حيث يتطلب مثلا دفع الضرائب 27 إجراء ،بينما يتطلب استكمال الملف 17اجراء بمعدل ساعي قدره 249 ساعة وهو معدل ضخم حيث لا يتطلب في تونس غير 26ساعة بينما في المغرب 47ساعة .

الخاتمة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خيارا استراتجيا لا جدال في نجاعته و قدرته على تحقيق الأهداف التنموية خاصة في الدول النامية ،فالجميع يقر على أهمية هذا النوع من المؤسسات فهي تشكل اقتصاديات دول وتحل مشاكل مجتمعات ،وتساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر آلية فعالة لتوفير فرص التوظيف والتقليل من مشكلة البطالة .أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه التجربة لا تزال متواضعة ولم تحقق أهدافها بعد ولم تقطف ثمارها على الأقل من زاوية أهمية مثل هذا النوع من المؤسسات في توفير فرص الشغل ومعالجة البطالة ومن خلال الدراسة أمكن الوصول إلى مايلي :

- وضعية التشغيل في الجزائر لا تبعث على الارتياح خصوصا في أوساط الشباب،حيث ارتفعت البطالة في هذه الفئة من المجتمع الجزائري و بالتالي فإن أهم جزء من الطاقة الإنتاجية غير مستغل .
- حققت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا ملحوظا من حيث العدد الإجمالي معظمها مؤسسات خاصة وهذا يتوافق مع منطق الإصلاحات الاقتصادية (اقتصاد السوق ،الخوصصة) .
- -المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تعاني من عدة معوقات و التي تقف حجرة عثرة في الارتقاء بها و التي يأتي على رأسها التمويل خاصة في الفترة الأخيرة وانخفاض أسعار النفط؛
- حققت هياكل وبرامج التشغيل في إطار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتائج متواضعة عموما من حيث المساهمة في التخفيف من حدة البطالة في أوساط الشباب ،ويرجع هذا إلى حداثة التكوين ومشكل التمويل ونقص ثقافة المقاولاتية
- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل الإجمالي مثل نسبة 23.27في سنة 2016وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بدول أخرى سواء المتقدمة أو العربية وهذا يدل على الدور المتواضع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المعالجة مشكلة البطالة في الجزائر،مع تمركز قوي لهذه المساهمة من خلال المؤسسات المصغرة .

- ضرورة تفعيل دور المؤسسات الخاصة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة من خلال تشجيع روح المبادرة الفردية وتوفير آليات تمويل مختلفة وتقليل العراقيل الإدارية

قائمة المراجع:

- آيت عيسى عيسى (2009) ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر –آفاق وقيود ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد السادس، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف .
- بسمة عولمي ،ثلايجية نورة (17 و 18 أفريل 2006) ، دور المؤسسات المصغرة في القضاء على البطالة في الجزائر "ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،تنظيم مخبر العولة واقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف .
- بغداد بنين، عبد الحق بوقفة(05 ماي 2013) ،دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و زيادة مستويات التشغيل ،مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، بجامعة حمة لخضر، الوادي.
- بن يعقوب الطاهر ،مهري أمال (11 و 12 مارس 2013) ،تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من حيث التمويل و الانجازات المحققة ،ملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف.
- تقرير مناخ الأعمال للبنك الدولي لسنة 2017 (تاريخ الاطلاع 07 جوان 2017) ، الرابط الالكتروني htpp//arabic.doingbusiness.org
- تقرير وزارة الصناعة و المناجم (تاريخ الاطلاع 25 سبتمبر 2017) ،على الموقع http://www.mdipi.gov.dz
- توال آمنة(2009)، دور القياس المقارن في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة مؤسسة الألمنيوم لولاية الجزائر)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.
- جيلالي بوشرفة ،فوزية بوخبزة (2014) ،دور المؤسسات الصغييرة و المتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني ،مجلة الإستراتيجية و التنمية، العدد 06 ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم..
- حسين رحيم (2003)،نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 02،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف .

- زكرياء مسعودي (2017) ،تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال المربع السحري كالدور–دراسة للفترة 2000–2016،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،عدد6 .
- عبد الرحمان يسري أحمد(1995) ،الصناعات الصغيرة في البلدان النامية ،البنك الإسلامي للتنمية.
- قنيدرة سمية (2010) ،دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة – دراسة ميدانية بولاية قسنطينة ،رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة .
- المادة رقم 04 من القانون رقم 01 – 18 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ماضي قاسم ،أمال خدادمية (15 و 16 نوفمبر 2011) ،أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم علاجها ،ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة المسيلة .
- ماهر حسن المحروق، أيهاب مقابله(2006) ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن.
- محمد ساحل(2016)،فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر ،دار زهران للنشر و التوزيع،الأردن .
- محمد هيكل(2007)، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، مصر.
- محمد يعقوبي(17 و 18 أفريل 2006) ، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: عرض بعض التجارب، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- موسى بن منصور ،ميلود زنكري (15 و16 نوفمبر 2011) ،فعالية سياسة اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في العالم العربي –دراسة حالة الجزائر – ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة المسيلة .
- ناجي بن حسين،(2004)آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 02 ،جامعة قسنطينة.
- يحي عبد القادر (2012) ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة –دراسة حالة ولاية تيارت ،رسالة ماجستير ، غير منشورة في العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة وهران .
- Gerald D'amboise(1989) ; La PME Canadienne : Situation Et Defis) Presses Université LAVAL , Quebec .